اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16680 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 103 رقم القصاصة: 1

# زيادة الإنفاقات إلى ٤٧٥ مليارا والتركيز على المشاريع التنموية

واس – الرياض

على الرغم من الانخفاض الحاد الذي طرأ على أسعار البترول خلال الفترة الأخيرة من العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩ وتقديرات الإيرادات للعام المالي المقبل، إلاّ أنه نظرًا لأهمية تعزيز مسيرة التنمية واستمرار جاذبية البيئة الاستثمارية بشكل عام وزيادة الثقة بالاقتصاد الوطني، صدرت التوجيهات الكريمة بأن تتضمن الميزانية اعتمادات ومشاريع جديدة تزيد عمّا اعتمد بالميزانية الحالية، وتم التركيز على المشاريع التنموية التي ستؤدي -بمشيئة الله- إلى توفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات، كما روعي عند إعداد الميزانية استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة، مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تَمَسُّ المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، والبلدية، والمياه، والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية، ومشروعات البنية الأساسية، حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة بجميع مناطق المملكة.

## عناصر الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ:

١- قُدّرت الإيرادات العامة بمبلغ ٤١٠ مليارات ريال

٢- حُدِّدت النفقات العامة بمبلغ ٤٧٥ مليار ريال

٣- قُدِّر العجز في الميزانية بمبلغ ٦٥ مليار ريال

ثالثًا: الملامح الرئيسية للميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٠/١٤٣١هـ:

تضمنت الميزانية برامج ومشاريع جديدة ومراحل إضافية لبعض المشاريع التي سبق اعتمادها تزيد تكاليفها الإجمالية عن ٢٢٥ مليار ريال مقارنة بتكاليف بلغت ١٦٥ مليار ريال بميزانية العام المالي السابق ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة، كما تمثل حوالي ثلاثة أضعاف ما اعتمد بالعام المالي ١٤٢٥/١٤٢٦هـ الذي يصادف السنة الأولى من خطة التنمية الثامنة.

وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسية من منطلق ما توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين من اهتمام بالقطاعات ذات الصلة بالخدمات والتنمية.

### ١- قطاع التعليم والتدريب

بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام والتعليم العالي وتدريب القوى العاملة حوالى ١٢٢ مليار و١٠٠ مليون ريال.

ففي مجال التعليم سيستمر العمل في تنفيذ مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير التعليم «تطوير» البالغة تكاليفه ٩ مليارات ريال.. وصدر مؤخرًا قرار من مجلس الوزراء بالموافقة على الترخيص بتأسيس شركة «تطوير التعليم القابضة» برأس مال مقداره ١٠٠ مليون ريال.

ولغرض توفير البيئة المناسبة للتعليم وزيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس والجامعات والكليات المتخصصة تضمنت الميزانية اعتماد إنشاء ١٥٠٠ مدرسة جديدة للبنين والبنات في جميع المناطق إضافة إلى المدارس الجاري تنفيذها حاليًا البالغ عددها ٣٢٤٠ مدرسة، وما تم الانتهاء من تنفيذه وعددها أكثر من ١١٠٠ مدرسة، وتأهيل وتوفير وسائل السلامة لألفي مبنى مدرسي للبنين والبنات، وإضافة فصول دراسية للمدارس القائمة، وتأثيث المدارس وتجهيزها بالوسائل التعليمية ومعامل وأجهزة الحاسب الآلي، وكذلك إنشاء مبانٍ إدارية لقطاع التعليم العام.

وفي مجال التعليم العالي تضمنت الميزانية اعتمادات لاستكمال إنشاء المدينة الجامعية للطالبات والمدينة الطبية لجامعة الملك سعود، وكذلك إنشاء المدينة الجامعية للطلاب بجامعة الملك خالد بتكاليف تجاوزت ١٢ مليار ريال، إضافة إلى استكمال المدن الجامعية للجامعات القائمة، وتجهيز المعامل والمختبرات، وافتتاح وتشغيل ٤١ كلية جديدة.

كما تفضل خادم الحرمين الشريفين بوضع حجر الأساس لإنشاء جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، وتجري حاليًا الترتيبات لبدء التنفيذ، وتم توقيع عقد منشآت جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية وفروعها. وسيستمر برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، بالإضافة لبرامج الابتعاث الأخرى، ويصل إجمالي ما تم صرفه على برامج الابتعاث خلال العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ إلى خمسة مليارات و٧٠٠ مليون ريال.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16680 رقم الصفحة: 15 مسلسل: 103 رقم القصاصة: 2

كما تم خلال العام المالي الحالي نقل الكليات الصحية من ميزانية وزارة الصحة إلى ميزانيات الجامعات. وصدر مؤخرًا قرار من مجلس الوزراء باعتماد مبلغ خمسة مليارات ريال لبناء مساكن لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وفي مجال التدريب التقني والمهني ولزيادة الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد والمراكز التابعة للمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني تم افتتاح وتشغيل عدد من معاهد التدريب المهني ومعاهد عليا تقنية للبنات.

## ٢- الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية

بلغ ما خصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الإجتماعية حوالى ٥٢ مليارا و٣٠٠ مليون ريال.. وتضمنت الميزانية مشاريع صحية جديدة لاستكمال إنشاء وتجهيز مراكز الرعاية الصحية الأولية بجميع مناطق المملكة، ومشاريع لإحلال وتطوير البنية التحتية لـ٢٢ مستشفى، إضافة إلى استكمال تأثيث وتجهيز بعض المرافق الصحية، وتطوير نظام المعلومات الصحية، وإنشاء مرافق بمستشفى الملك فيصل التخصصي بجدة تشمل مركزين للأورام ولعلوم وجراحة الأعصاب. كما يجري حاليًا تنفيذ ٨٦ مستشفى جديدًا بمناطق المملكة بطاقة سريريه تبلغ ١١٧٥٠ سريرًا، وتضمنت الميزانية اعتمادات جديدة لتطوير جمعية الهلال الأحمر السعودي.

وفي مجال الخدمات الاجتماعية تضمنت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء أندية ومدن رياضية ودور للرعاية والملاحظة الاجتماعية والتأهيل، ومبان لمكاتب العمل، إضافة إلى دعم إمكانات وزارة العمل ووزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إضافة إلى الاعتمادات اللازمة لدعم برامج معالجة الفقر والصندوق الخيري الوطني، وزيادة المخصصات السنوية بالميزانية المتعلقة بالأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، مع العمل على اختصار الإطار الزمني للقضاء على الفقر والإستمرار في رصده بناءً على التوجيهات الملكية الكريمة.

## ٣- الخدمات البلدية

يبلغ المخصص لقطاع الخدمات البلدية ويشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية والأمانات والبلديات والمجمعات القروية حوالى ١٨ مليارا و٩٠٠ مليون ريال منها ما يزيد عن مليارين و٣٠٠ مليون ريال ممولة من الإيرادات المباشرة للأمانات والبلديات والمجمعات القروية. وفي إطار الاهتمام بهذا القطاع تضمنت الميزانية مشاريع بلدية جديدة وإضافات لبعض المشروعات البلدية القائمة تشمل تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المدن وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، إضافة لاستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، ومشاريع للتخلص من النفايات وردم المستنقعات وتطوير وتحسين الشواطئ البحرية، ومبان إدارية.

## ٤- النقل والاتصالات

بلغت مخصصات قطاع النقل والاتصالات حوالى ١٩ مليارا و٢٠٠ مليون ريال. وتضمنت الميزانية اعتماد مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة للطرق والموانئ والخطوط الحديدية والمطارات والخدمات البريدية، ففي مجال الطرق شملت الميزانية اعتماد مشاريع لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة يقارب مجموع أطوالها ٥٤٠٠ كيلومتر.. منها ازدواج طريق (بيشة/رنية/الخرمة حتى طريق الرياض/الطائف السريع «المرحلة الأولى»)، ازدواج طريق (البجادية/عفيف)، ازدواج (تبوك/ضباء «المرحلة الرابعة»)، وطريق (حائل/رفحا «المرحلة الثانية»)، والطريق الدائري الثاني بمكة المكرمة، وازدواج طريق (الخضراء/شرورة)، والأعمال التكميلية لطرق (القصيم/حائل/الجوف)، و(القصيم/المدينة المنورة/ينبع/رابغ السريع)، و(امتداد الرياض/الدمام السريع)، واستكمالات وإصلاحات لطرق قائمة مع إعداد الدراسات والتصاميم لطرق جديدة أخرى يزيد مجموع أطوالها عن ١٧٤٠ كيلومترًا، إضافة إلى ما يقارب ٣٠ ألف كيلومتر يجري تنفيذها حاليا من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة منها طرق (الطائف/الباحة/أبها) و(القنفيذة/جازان) و(الخرج/حرض/بطحاء) و(الحائر/حوطة بني تميم)، (حائل/المدينة المنورة المباشر) و(المرحلة الأولى من طريق بطحاء/شيبة/أم الزمول)، وطريق (الرياض/الرين/بيشة)، والجدير بالذكر أن شبكة الطرق

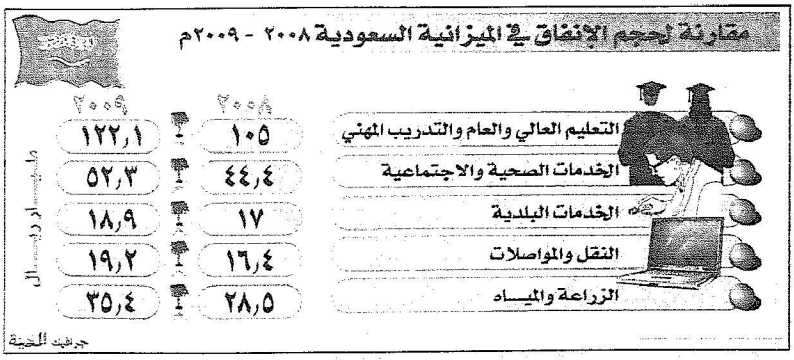

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16680 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 103 رقم القصاصة: 3

المعبدة القائمة يزيد طولها عن ٥٦ ألف كيلومتر.

## ٥- المياه والزراعة والتجهيزات الأساسية

بلغ المخصص لقطاعات المياه والصناعة والزراعة والتجهيزات الأساسية وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى حوالى ٣٥ مليارا و٤٠٠ مليون ريال.. وتضمنت الميزانية مشاريع جديدة وزيادات لمشاريع معتمدة لتوفير مياه الشرب وتعزيز مصادر المياه. وتوفير خدمات الصرف الصحي. والسدود وحفر الآبار وكشف ومعالجة تسربات المياه. واستبدال شبكات المياه والصرف الصحي. وترشيد استهلاك المياه، وتطوير وتحديث وتوسعة محطات التحلية القائمة وإنشاء صوامع ومطاحن جديدة وتوسعة القائم منها. وتغطية قنوات الري الرئيسية بالأحساء.

ولغرض زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات تضمنت الميزانية مشاريع جديدة في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين لتطوير وتجهيز البنية التحتية للصناعات (الجبيل٢، وينبع٣) وإنشاء أرصفة إضافية للموانئ وإنشاء محطات تحويل وتوزيع وشبكات الكهرباء والاتصالات. وتطوير وتوسعة التجهيزات الأساسية للصناعات البتروكيماوية على مساحة إجمالية تبلغ ١١٧ مليونا ومائتي ألف متر مربع. وإيصال الخدمات لحدود المدن الصناعية الأخرى. كما تضمنت الميزانية مشاريع للمحافظة على البيئة والحياة الفطرية والمواصفات القياسية وسلامة الغذاء والدواء.

## ٦- صناديق التنمية المتخصصة وبرامج التمويل الحكومية

استكمالا لدعم مؤسسات الإقراض الحكومي تم بميزانية العام المالي الماضي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ (٢٠٠٨م) تعزيز موارد صندوق التنمية العقارية بمبلغ ٢٥ مليار ريال يوزع بالتساوي على خمسة أعوام مالية اعتبارا من العام المالي السابق لمقابلة الطلب على القروض وتقليص فترة الانتظار. وصدرت مؤخرا التوجيهات الكريمة لوزارة المالية بإيداع مبلغ ١٠ مليارات ريال لحساب بنك التسليف والادخار بهدف تمكين البنك من زيادة عدد القروض الاجتماعية والأسرية الممنوحة لذوي الدخول المحدودة، بالإضافة إلى ما يقوم به البنك من تقديم دعم للمنشآت الصغيرة والناشئة.

وستواصل مع الصناديق الأخرى وبنوك التنمية الحكومية تقديم القروض في المجالات الصناعية والزراعية، وستساهم هذه القروض بإذن الله في توفير فرص وظيفية إضافية ودفع عجلة النمو. ويبلغ حجم ما تم صرفه من القروض التي تُقدَّم من قبل صندوق التنمية العقارية، وصندوق التنمية الصناعية، والبنك السعودي للتسليف والادخار، والبنك الزراعي وصندوق الاستثمارات العامة وبرامج الإقراض الحكومي منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالي الحالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ حوالى ٣٣٥ مليار ريال، ويُتوقع أن يُصرف للمستفيدين من هذه القروض خلال العام المالي المقبل ١٤٣٠/١٤٣١هـ حوالى ٤٠ مليار ريال.

ومع تزايد الاهتمام والدعم الحكومي لقطاع التعليم الأهلي وتنميته بلغت القروض الحكومية المقدمة لمؤسسات التعليم الأهلي حتى الآن ٨٤٦ مليون ريال، وسيستمر العمل ببرنامج المنح الدراسية لطلبة التعليم العالي الأهلي. وبخصوص برنامج تنمية الصادرات السعودية الذي ينفذه الصندوق السعودي للتنمية فقد بلغ حجم عمليات تمويل وضمان الصادرات من السلع والخدمات الوطنية منذ تأسيس البرنامج إلى نهاية العام المالي الحالي حوالى ٨ مليارات و٥٠٠ مليون ريال.

## ٧- قطاعات أخرى

أ- الاستمرار في تنفيذ «الخطة الوطنية للعلوم والتقنية» التي تصل تكاليفها إلى ما يقارب ١٨ مليار ريال سيؤدي تنفيذها إلى تحقيق نقلة كبيرة في دعم البحث العلمي والتطوير التقني، ونقل وتوطين التقنية.

ب- الاستمرار في الإنفاق على «الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات» التي تمثل أحد أهم روافد «المشروع الوطني للتعاملات الإلكترونية الحكومية» الذي تم إطلاقه في العام المالي ١٤٢٧/١٤٢٨هـ بتكاليف بلغت ٣ مليارات ريال، وصدور «سياسة الخدمة الشاملة للاتصالات» مع تأسيس صندوق لهذه الخدمة بهدف الإسراع في تغطية خدمات الاتصالات في جميع المناطق.

ج- استمرار الإنفاق على تطوير أجهزة القضاء من التكاليف التي تم اعتمادها بميزانية العام المالي ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بناءً على التوجيهات السامية الكريمة وبمقدارها ٧ مليارات ريال.

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16680 رقم الصفحة: 15 مسلسـل: 103 رقم القصاصة: 4

أرقام الميزانية كشفت عن معدلات مرتفعة للإنفاق على المشاريع والخدمات وهو ما احدث عجزاً عند مقارنة الإيرادات بالمصروفات